

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ التي أحلت بها نتائج وتوصيات فريق الأمم المتحدة المتعدد التخصصات الذي زار جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/557)، وإلى قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم معلومات مفصلة عن اقتراحاتي المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، بما في ذلك إمكانية إنشاء وحدة للحراسة.

ولعلكم تذكرون أنني أوصيت باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في بانغي وفي مختلف أنحاء البلد، بالنظر إلى غياب قوات أمن وطني يمكن الاعتماد عليها. واستناداً إلى تقييم للمخاطر والتهديدات السائدة التي تواجه موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، واعتباراً لترتيبات التخفيف من حدة المخاطر عموماً، أرى أنه ينبغي إنشاء وحدة حراسة حتى يتسنى تنفيذ المهام الموكلة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وستقوم وحدة الحراسة هذه بتوفير الأمن. محيط مرافق الأمم المتحدة ومنشآتها في بانغي وفي مختلف أنحاء البلد، كما ستتولى مراقبة الدخول إلى تلك المرافق والمنشآت. وتنفذ هذه المهمة بالتنسيق مع بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم في وقت لاحق مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، في أعقاب تسليم المهام بين البعثتين. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى وحدة الحراسة تنفيذ مهام الحراسة وتوفير الأمن المتحرك لموظفي الأمم المتحدة خارج مباني الأمم المتحدة. وأخيراً، تنفذ وحدة الحراسة عمليات إخلاء موظفي الأمم المتحدة عند تعرضهم لتهديد وشيك بالعنف البدني.



وقد وضعت الأمانة العامة خططاً لنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة تضم وحدات عسكرية تقدمها الدول الأعضاء، وتشكل جزءاً من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتألف وحدة الحراسة في البداية من ٢٥٠ من الأفراد العسكريين ينتشرون في بانغي، ثم يرتفع قوامها في مرحلة ثانية ليصبح بحجم كتبية مؤلفة من ٥٦٠ فرداً عسكرياً، مزودة بما يلزمها من عتاد، كي تنتشر تدريجياً خارج بانغي في المواقع التي يكون فيها حضور للأمم المتحدة. وبالنظر إلى حالة الاستعجال، وحيث إن إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة سيستغرق بعض الوقت، يمكن اتخاذ تدبير مؤقت يقضي بنقل ٢٥٠ من الأفراد العسكريين مؤقتاً إلى وحدة الحراسة من إحدى عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة.

وقد نظرت الأمم المتحدة أيضاً في إمكانية التعاقد مع شركة للأمن الخاص المسلح لأداء وظائف وحدة الحراسة المبينة أعلاه. وحيث إنه لا وجود لشركات للأمن الخاص تتوفر لديها القدرات المناسبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن هذا الخيار يستلزم المرور بعملية شراء دولية مطوّلة للعثور على الشركة المناسبة.

وكما تعلمون، فإن الجمعية العامة شددت في قرارها ٦٧/٢٥٤ ألف، المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على أن الأمم المتحدة ينبغي لها ألا تستعين بخدمات شركة للأمن الخاص المسلح إلا كملاذ أخير وعندما تكون البدائل الأخرى غير كافية، بما في ذلك الحماية التي يوفرها البلد المضيف أو أشكال الدعم الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء أو الموارد الداخلية في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك فإنني أوصي بنشر وحدة حراسة في إطار مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك باستخدام الخيار الأول المبين أعلاه، بدلاً من التعاقد مع شركة للأمن الخاص المسلح.

وإلى أن يتم اعتماد تعديل لاتفاق مركز البعثة الحالي الساري على مكتب الأمم المتحدة المتكامل بما يوسع نطاق الحماية القانونية لتشمل وحدة الحراسة والدول الأعضاء المساهمة بوحدات عسكرية لوحدة الحراسة، يكون من المفهوم أن نموذج اتفاق تحديد مركز القوات (A/45/594) - الذي يسري على الأفراد العسكريين العاملين في الوحدات الوطنية الملحقه بالعنصر العسكري من أي عملية من عمليات الأمم المتحدة، وعلى ممتلكات الدول الأعضاء المساهمة بتلك الوحدات وأموالها وأصولها، كما يسري فيما يتصل بأولئك الأفراد وتلك الممتلكات والأموال والأصول - ينطبق بصفة مؤقتة على الأفراد العسكريين العاملين في الوحدات الوطنية الملحقه بوحدة الحراسة وعلى ممتلكات الدول الأعضاء المساهمة بتلك

الوحدات وأموالها وأصولها، كما ينطبق بصورة مؤقتة فيما يتصل بأولئك الأفراد وتلك الممتلكات والأموال والأصول.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتأكيد ما إذا كانت هذه الترتيبات مقبولة من مجلس الأمن. فإذا كان الأمر كذلك، فإنني أعتزم الشروع في تحديد الوحدات التي يمكن نقلها بصورة مؤقتة، بموافقة البلد المساهم المعني، إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل من إحدى عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة، مع الشروع في الوقت نفسه في إجراءات إنشاء وحدات الحراسة التي ستحل محل تلك الوحدات في نهاية المطاف.

ووفقاً لما جرت به الممارسة، سأبلغ مجلس الأمن بموافقة البلد المضيف والبلد المساهم بقوات الذي ستُنقل وحداته مؤقتاً إلى بانغي.

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون